العوامل التي أدت إلى تدهور الوقف عبر التاريخ الإسلامي

بحث مقدم

لمؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية

الذي تنظمه جامعة أم القرى

بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

في مكة المكرمة عام ١٤٢٢هـ

أ. د. عبد القهار داود عبد الله العاني

٣ شوال ١٤٢١هـ

الجامعة الإسلامية العالمية-ماليزيا

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

يعتبر الوقف نظاما ربانيا حضاريا، فقد كان مشروعا زمن رسوا الله صلى الله عليه وسلم وفي عصر الراشدين رضي الله عنهم، والتزم مشروعيته وتقرب السلف إلى الله تعالى في أوقافهم حرصا على ديمومة الصدقات الجارية، وتمثل نظاما حضاريا إنسانيا في التكافل الاجتماعي والإيثار وإقامة دور العلم وتقدمه من أجل حياة عمرانية وحضارية عامة، استفاد منها المسلمون في الميدان العلمي والحضاري، واستفادت منها البشرية جميعا، حيث نهل الغرب النصراني من تلك المراكز العلمية وبنوا حضارتهم التي بلغت الآفاق على النظرية الإسلامية العلمية التجريبية القياسية خلافا للقاعدة العلمية اليونانية التي بنيت على الدراسة النظرية فقط.

وإنه لعمل جليل أن تقوم جامعة أم القرى، وهي الجامعة التي عرفت بالعلم وتأصيله بإقامة هذا المؤتمر ليكون سببا في نماء الوقف وازدهاره، وديمومة العلم وتحقيقه، عسى الله أن يجعل ذلك في ميزان حسنات كل من أشار أو ساهم في استكماله ودعوته، والاهتمام بأمر المسلمين واجب، والتفكير فيه عبادة، نسأل الله لنا ولهم القبول وحسن الخاتمة.

المبحث الأول: الاعتداء على الوقف

لقد كان الاعتداء على الوقف قد وقع بعد أن دالت دولة العباسيين، و لم يبق لهم سوى الاسم وظهور دولة المماليك وغيرهم، ويبدو أن "الأئمة من قريش" والذي التزم به المسلمون قرونا معينة قد بدأ ينهار، ومع انهيار هذا المبدأ تشتت المسلمون في كل البلدان حتى في الأندلس لما انتهى أمر الأمويين في الأندلس صارت دول الطوائف والصراع بينهم على النفوذ، وتحالف كثير منهم مع دولة الصليبيين "دولة الروم النصارى" حتى قام يوسف بن تاشفين بعد أن استفتى العلماء بالهجوم على طوائف الأندلس، ووحد الأندلس حيث دام حكم المسلمين أربعة قرون حتى هجم الصليبيون على الأندلس في ضعف بين المسلمين وصراع بين دولة الصفويين الباطنية ودولة العثمانيين السنية، وصارت المحنة الكبرى

المعروفة.[1]

وقد ذكرت المصادر التاريخية الكثيرة مثل ذاك الاعتداء، كما ذكر ذلك كثير من الباحثين، فالشيخ أبو زهرة رحمه الله عنون لذلك بقوله "طمع الولاة في الأوقاف".

١- ومهما يكن من سبب لهذا المنع فهو لم يستمر طويلا بل أبيح وقف الأراضي الزراعية إباحة مطلقة في عهد الأيوبيين والمماليك، وقد كثرت الأحباس كثرة فاحشة واتسع نطاقها، وكانت تلك الكثرة سببا أيضا في أن صار للأوقاف ثلاثة دواوين: ديوان الأحباس[2]، الحرمين الشريفين وجهات البر الأخرى، وديوان الأوقاف الأهلية.

٢- وقد كانت اكثر الأوقاف بالبلاد العربية تسير على مقتضى المقرر من الأحكام على المذهبين الحنفي والشافعي الذين يقرران تأبيد الوقف، فيبقى الوقف جيلا بعد جيل، وقد تجهل مصارفه والولاية عليه بمرور الأزمان وترادف الحوادث المختلفة، ولقد وجد من أمراء مصر وحكامها من استهدف الأوقاف وأخذ يستولي عليها ويضع يده باسم أنها مملوكة، ولقد ذكر المقريزي في خططه أن الناصر محمد بن قلاوون حاول أن يستولي على النصف من أحباس المساجد التي بلغت ١٣٠ ألف فدان، ولكنه قبض قبل أن يتم له شيء مما أراد.[3]

وفي إشارة أخرى لأحد الباحثين يقول: "وفي العصر المملوكي وأمام اشتداد الخطر الخارجي "الصليبي-التتري" تحولت إلى إقطاع حربي انتزعتها الدولة المملوكية لأجنادها لقاء الدفاع عنها ضد الغزاة، وتوزعت هذه الأرض "في الروك الحسامي" على عهد السلطان المملوكي المنصور حسام الدين لاجيف ٦٩٦-٦٩٨هـ، ١٢٩٦-١٢٩٩م ما بين السلطان ٤ قراريط، والأفراد والإطراقات ١٠ قراريط، والجند ١٠ قراريط، فحيزت كل الأرض للدولة إقطاعا حربيا.

ولما حاول السلطان الظاهر برقوق (٧٣٨-٨٠١هـ) (١٣٣٨-١٣٩٨م) نقض هذه الأوقاف وعقد لذلك مجلس شورى تصدى له العلماء وفي مقدمتهم الشيخ أكمل الدين (٧٨٦هـ) والشيخ سراج الدين البلقيني (٨٠٥هـ) والشيخ برهان ابن جماعة (٧٩٠هـ)، ولقد تكرر هذا الموقف في

---

(١) دوة الوقف ص١٦٦، وفي العصر المملوكي إلى ص ١٦٩، عبر تاريخ الإسلام، محمد عمارة.

(٢) أبحاث ندوة دور تنموي للوقف، ص ١٦٦-١٦٨. د. محمد عمارة ١٢٦-١٥٣.

(٣) محاضرات في الوقف، الشيخ محمد أبو زهرة، ص١٣-١٤.

العصر العثماني ١١١٢هـ-١٧٠٩م عندما أراد الوالي العثماني على مصر إبراهيم باشا القبودان نقض الأوقاف المرصودة على جهات البر والخير فتصدى له علماء المذاهب الأربعة مهددين قراره (لأنه لا تجب طاعته إلا إذا وافق أمره الشرع، فإن خالف أمره الشرع لم ينفذ بل تجب مخالفته) وقرئت فتواهم في مؤتمر عام حضره الأكابر والحكام والعلماء فلما عاند الوالي رفعوا الأمر إلى السلطان أحمد خان (١١١٥-١١٤٩هـ) (١٧٠٣-١٧٣٦م) الذي أقر فتوى العلماء فبقيت الأوقاف على ما هي عليه.[١]

وفي عنوان البحث: أثر الوقف في التصدي للاستعمار في الهند، يقول الباحث: "عملت السلطات الإنجليزية وبمساعدة الهندوس على سلب ونهب أموال الوقف، إذ استغلوا أموال الوقف التي كانت مخصصة للمدارس ولتعليم أبناء المسلمين، فاعتدوا عليها وصرفت لغير ما خصصت له من منافذ، واعتدوا على أوقاف المساجد خاصة تلك التي تحتوي على مدارس ومعاهد تعليمية، فطرد الإنجليز علماء المسلمين ورؤسائهم منها ونفوهم إلى أماكن بعيدة عن مراكز نشاطهم العلمي، لعل هذه القيادات العلمية ستخضع وستقل عملية مقاومة الاستعمار لدى المسلمين، ولتسهيل أمر السيطرة عليهم.[٢]

وفي بحث: دور الوقف، يذكر الاعتداء على أموال الوقف، وبالذات الأموال المخصصة منها للشؤون التعليمية وللدراسة، خاصة ما خصص منه للأزهر، فقد اعتدي عليها ونهبت وأهمل الاعتناء بها ورعايتها وإدامتها، فأصبحت الموقوفات بحالة سيئة يرثى لها، إذ أصبحت في كثير من الأحيان عبئا على الأزهر بدلا من أن تكون عونا على تطويره.[٣]

المبحث الثاني: إساءة استعمال قانون الاستبدال لغير مصلحة الوقف

لقد استغل أصحاب السلطة قانون الاستبدال ليختاروا عينة أملاك الوقف، ويستولوا عليها باسم الاستبدال، مما جعل معظم الأوقاف الممتازة ذات النفع الكبير قد خرجت من الوقف إلى أصحاب الملكية الخاصة في الماضي والحاضر، مستخدمين سلطانهم ومستغلين القضاة الضعفاء للوصول إلى

---

(١) أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف، د. محمد عمارة، ص ١٦٦-١٦٧.

(٢) ندوة الوقف، الكويت ١٩٩٣م، د. علي جمعة محمد، ص١٢٣.

(٣) المصدر السابق، ص١٢٦.